قضية

أصبح لدينا «فريق المحافظ» ... ما الحاجة إلى الحكومة؟

| كتب المحرر الاقتصادي |

في بورصة الكويت شركة مدرجة في قطاع الخدمات، لا داعي لذكر اسمها، خسرت 70 في المئة من رأسمالها المدفوع خلال عام مالي واحد. ماذا تصنف؟

في الكويت أجوبة جاهزة: انها شركة ورقية، تتاجر بالأسهم، لا تعمل في نشاطها الرئيسي، وربما أضيف الى القائمة تهماً من نوع «تفريخ الشركات» وسوء الادارة...

لنعد صياغة العبارة بشكل أوضح: في بورصة الكويت شركة مدرجة في قطاع الخدمات، مرتبة ومحترمة وليس في محفظتها سهم واحد، (طالما أن الاستثمار في الأسهم بات تهمة). وهي بالتأكيد ليست شركة ورقية، لكنها خسرت في العام المالي الماضي ما يقارب 14 مليون دينار، وخسرت في النصف الأول من العام المالي الحالي أكثر من 1.5 مليون دينار. الآن، هناك مشكلة في بنك الخليج، وهناك مشكلة تواجه شركات الاستثمار في توفير السيولة اللازمة لمواجهة استحقاقاتها المالية خارجياً وداخلياً، وهناك مشكلة ثالثة في سوق المال المتراجع فوق حدود المعقول. ولحسن الحظ كان التحرك سريعاً من قبل فريق العمل الاقتصادي برئاسة محافظ البنك المركزي الشيخ سالم الصباح في معالجة الملفين الأولين، ويبقى الثالث تحت الأضواء الى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

اذا كانت مشكلة شركات الاستثمار (ذات الملاءة) قد وضعت على سكة الحل وفق الآلية التي أعلن عنها وسارت الأمور على ما يرام، تبقى مشكلة الشركات الورقية ومشاكل أخرى هي لب القضية.

أسهل ما في التنظير للأزمة القائمة اليوم الحديث عن «الغربلة» وأن هناك شركات يجب أن تترك لمواجهة مصيرها المحتوم بالافلاس أو الخروج من السوق. هناك «فسطاطان» (على طريقة بن لادن)، «فسطاط» الشركات ذات الملاءة العالية وهذه يجب انقاذها ومساعدتها، وهناك «فسطاط» آخر للشركات الورقية التي يجب أن تترك لحالها وتموت على قارعة الطريق.

وبالرغم من أن هذه المقولات قد تحمل جوانب معتبرة من الصحة، لكنها تنطوي على قدر من التبسيط قد لا يتحمله السوق، فلا السوق بجميع من فيه يتحمل الآثار النفسية لانهيار شركتين أو ثلاث أو عشر من الشركات المسماة «ورقية»، ولا المعالجات الحكومية للأزمات تنطلق من اعتبارات اقتصادية مجردة. فقرار الدولة «شراء» أزمة سوق المناخ في 1982 لم يكن اقتصادياً بحتاً، ولم يفرق بين الشركات الورقية من سواها، لأن المنطلق كان سياسياً- اقتصادياً- اجتماعياً.

لكن وبغض النظر عن كل هذا، تغيب في غمرة الجدل جوانب أخرى يمكن التكهن بأنها لا تغيب عن بال الفريق الذي يرأسه محافظ البنك المركزي، وهي أن هناك شركات خارج «الفسطاطين»، شركات تشغيلية غير استثمارية (من صنف الشركة التي بدأ المقال بها) لا أحد يتحدث عن مشاكلها مع ادارات الدولة العقيمة، ولا عن ضيق موارد التمويل لديها، في غمرة شح قنوات السيولة.

في بلد مثل الكونغو أو غينيا أو نيبال أو بنغلادش، تكون

> ❍ ذروة النجاح لمحافظ «المركزي» إجماع الجميع على قيادته الملف الاقتصادي وسط تخلي الحكومة

> ❍ بين «فسطاطي» الشركات المليئة و«الورقية» تضيع مشكلات شركات تشغيلية تعاني... من الحكومة!

مثل هذه القضايا أكثر المواضيع أهمية على جدول أعمال مجلس الوزراء ومجلس الأمة (وقد يليها مباشرة سحب الجنسية أو اعطائها لبضعة أشخاص!)، أما في الكويت فالحكومة أقالت نفسها من هذه المهمة ورمت الجمل بما حمل على لجنة ليس فيها وزير واحد، لا وزير المالية ولا وزير التجارة والصناعة ولا وزير الأشغال ولا أي مستشار اقتصادي في مجلس الوزراء.

لعلها ذروة النجاح لرأس السياسة النقدية أن يجمع الجميع على قيادته وتسلمه زمام الملف، ولعلها ذروة الإخفاق للمعنيين برسم السياسة الاقتصادية أن يقرر مجلس الوزراء التخلي عن المهمة.

هل من مفارقة أغرب من أن يكون رأس السياسة النقدية محافظ البنك المركزي، المرجع الذي تطرح عليه القضايا المتعلقة بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؟

يمكن القول بين قوسين هنا، ان «الصفة التنفيذية»، التي منحت لـ «فريق المحافظ» لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، عجيبة، فمجلس الوزراء يمنح شيئاً من صفته ومهامه كمسؤول عن رسم السياسة الاقتصادية وتنفيذها، الى جهاز يرأسه رأس الهرم في السلطة النقدية. ومن نافل القول ان بدهيات الادارة العامة استقلالية السلطة النقدية عن السلطة المالية. والملفت أن هذه الصفة لم تعرّف ولم تحدد حدودها ولا أدواتها ولا ما اذا كانت قرارات الفريق تحتاج الى موافقة مجلس الوزراء أو امضاء الوزير المختص، ولا كيفية اتخاذ القرارات داخلها.

هذا بالطبع لا يقلل من الايجابيات التي تولدت من تولي محافظ «المركزي» زمام المبادرة، نظراً لنجاحه المشهود في قيادة السياسة النقدية وباعتباره الشخصية الأكثر ايحاء بالثقة في الظروف الحالية، التي يُفتقر فيها الى الثقة أكثر من أي شيء آخر.

لكن السؤال مطروح الآن أمام الحكومة: هل استقالت من دورها الاقتصادي؟ هل أعلنت العجز عن التفكير والتدبير؟ والا كيف تحيّد نفسها عن لجنة بهذه الخطورة ولا تتمثل فيها؟

اذا حصلت غداً كارثة اقتصادية في البلاد، لا قدر الله، من سيكون المسؤول؟ الحكومة أم «فريق المحافظ»؟ ويمكن الاستطراد في «التبصير»: ما حدود مهمة «فريق المحافظ»؟

- دعم السوق؟ ماذا يعني دعم السوق؟ هل يعني حل مشكلة التمويل (وسواها) في جميع القطاعات؟

- تجنيب القطاع المصرفي مخاطر الأزمة العالمية؟ كيف ذلك؟ هل بفتح فرص للتمويل خارج الأنماط المعتادة؟

ما يقال عن مهمة «الفريق» شائك، لأنه يقود الى المشكلات التي لا تريد الحكومة التصدي لها، وليس معروفاً اذا كانت مهمة «الفريق» الخوض فيها.

والاشكالية هنا أن المشكلات معروفة وأشبعت حديثاً ونقاشاً فهل سيخرج «الفريق» بنتيجة مفادها أن الحكومة هي مشكلة المشكلات جميعاً؟

يمكن القيام بجردة على نشاط الشركات التي ليس لها الا النشاط التشغيلي، في قطاع المقاولات شركات تخسر في عز الطفرة (من يصدق؟)، وفي قطاع النفط والغاز، وفي قطاع الدواجن، وهلم جرا... وفي الصناعة قاعدة ذهبية لمن يريد النمو: الخروج من السوق الى السعودية او الامارات أو الأردن أو ايران.

فيما الجميع ينظرون لأهمية النشاط التشغيلي لا يتنبه أحد الى أن الكثير من الشركات التي تمارس نشاطها التشغيلي مع الدولة تخسر أو لا تربح، من المناقصات المأخوذ خيرها الى عقود الـ «بي أو تي» التي يتهم من يفوز بأحدها بأنه سارق وينشر على حبال المنابر النيابية. من يؤمن في هكذا حال بجدوى النشاط التشغيلي؟

الشركة التي سبقت الاشارة اليها في بداية الموضوع خسرت لأنها كانت تشارك في مناقصات الحكومة، ولأن بعض العقود الحكومية توقع بعد ارساء المناقصة بعامين(!) بعد أن تكون أسعار المواد قد ضربت باثنين أو ثلاثة، ولأن كل تفصيل في المشروع يحتاج الى توقيعات من عشرين جهة رسمية، وقد يأتي ديوان المحاسبة لينسف ما تبقى للشركة من فتات. لكن حسن حظ الشركة دخل طرف خليجي شريكاً استراتيجياً فيها وبات الجزء الأكبر من نشاطها خارج الكويت.

في مناسبات عدة، كان رأي محافظ «المركزي» صريحاً بأن على الدولة تحرير شيء من الأراضي التي بحوزتها. ماذا (مجرد افتراض) لو قال «الفريق» ذي الصفة التنفيذية الشيء نفسه؟ هل ستنصاع لـ «الصفة التنفيذية» في ما لا يعجبها؟

رمت الحكومة الكرة إلى من يثق به الجميع، وحسناً أنها فعلت، لكن أليس في هذا إقرار بأنها ليست أهلاً لمواجهة الأزمة؟

بزيادة 29 في المئة عن العام الماضي

«الوطني» يحقق 290 مليون جنيه عن نشاط «الوطني المصري» في 9 أشهر

إبراهيم دبدوب

حققت مجموعة بنك الكويت الوطني أرباحا صافية قدرها 290.6 مليون جنيه من عمليات ونشاطات البنك الوطني المصري وذلك عن التسعة أشهر الأولى عن عام 2008 وبزيادة قدرها 29 في المئة عن ذات الفترة من العام الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري دبدوب ان البنك الوطني المصري يثبت من جديد قدرته على تحقيق الأرباح وعلى النمو في السوق المصري بالرغم من الأوضاع الإقليمية والعالمية غير المواتية. وقد بلغ العائد السنوي على الموجودات في نهاية الربع الثالث من العام الحالي 14602.5 مليون جنيه مقابل 12848.4 مليون جنيه في نهاية الربع الثالث من العام الماضي، بمعدل نمو 13.7 في المئة. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين متضمنة أرباح الفترة 1548.6 مليون جنيه مقابل 1263.6 مليون جنيه ، بمعدل نمو 22.6 في المئة ، علماً بأن حقوق المساهمين في نهاية عام 2007 متضمنة أرباح العام بلغت 1282.3 مليون جنيه.

وأضاف دبدوب أن جهود التطوير والتحديث المتواصلة التي يقوم بها البنك الوطني المصري قد أثبتت نجاحها في المحافظة على تحقيق توجيه، متوقعا أن تشهد الفترة المقبلة مزيدا من النجاحات في السوق المصري على كافة الأصعدة. وأشار دبدوب أن البنك الوطني قد شهد تطورات لافتة ونمواً مستمراً خلال السنوات الأخيرة وخاصة على مستوى التوسع الإقليمي، موضحاً أن البنك سيشهد خلال الفترة المقبلة المزيد من التوسعات المدروسة في عدد من دول المنطقة.

وأوضح دبدوب أن جهود التطوير المتواصلة في البنك الوطني أثمرت في المحافظة على تحقيق معدل نمو مناسب على الرغم من تداعيات الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية التي ألقت بظلالها على أداء الأسواق المالية على مستوى العالم، مضيفاً أن استراتيجية الوطني الطموحة ترمي إلى تعزيز مقومات تحقيق النمو وذلك من خلال استهداف قطاعات النمو والفرص الاستثمارية الواعدة، مع التنوع في الخدمات والمنتجات فضلاً عن تبني أحدث النظم لإدارة المخاطر.

يذكر أن البنك الوطني المصري، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، تأسس عام 1980 ولديه شبكة من الفروع المصرفية تبلغ (28) فرعاً موزعة في أفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، السادس من أكتوبر، المنصورة، سوهاج.

جدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني يتمتع بأعلى تصنيف ائتماني على مستوى مصارف الأسواق الناشئة والشرق الأوسط من قبل مؤسسات التصنيف العالمية موديز وفيتش وستاندارد أند بورز، ولديه شبكة من الفروع الخارجية والشركات التابعة ومكاتب التمثيل منتشرة في لندن ونيويورك وباريس وجنيف وسنغافورة وفيتنام إلى جانب البحرين ولبنان وقطر والأردن والسعودية والإمارات والعراق ومصر وتركيا والصين.

> ❍ دبدوب: «الوطني المصري» يثبت مجدداً قدرته على النمو والفترة المقبلة ستشهد مزيداً من النجاحات

وجه الدعوة إلى المؤسسات التي فقدت خطوط الائتمان

الثاقب: «بيتك» جاهز لتلبية الاحتياجات التمويلية للشركات والتجار وفق الضوابط الائتمانية

عماد الثاقب

أكد مساعد المدير العام لقطاع التمويل في بيت التمويل الكويتي- «بيتك» - عماد عبدالله الثاقب ان «بيتك» على استعداد لدراسة طلب الشركات والتجار وتلبية احتياجاتهم التمويلية، ويرحب بتوفير التمويل اللازم لهم، ومستعد لدراسة طلباتهم وفق الأسس الائتمانية المهنية.

وأوضح الثاقب ان تمويلات «بيتك» لعملائه عملية مستمرة ولم تتوقف حتى خلال الشهرين الماضيين حيث تم منح مبالغ كبيرة للشركات والتجار، مؤكدا استعداد «بيتك» لمواصلة دوره في هذا المجال دون تردد أو إبطاء، طالما كانت الشروط الائتمانية متوافرة والمراكز المالية لتلك الشركات جيدة، تأكيدا على مراعاة «بيتك» للظروف الحالية التي تمر بها الأسواق العالمية، والتي تنعكس آثارها على السوق المحلية والإقليمية.

واكد ان «بيتك مستعد لدعم الشركات والتجار بالتمويلات اللازمة، وبحث احتياجاتهم وتلبيتها وفق الشروط الائتمانية، وبعد دراسة الوضع المالي للشركة من واقع بياناتها المالية المعتمدة، حيث سيساهم ذلك في مساعدة الشركات والتجار على استمرار نشاطهم وتنمية أعمالهم بشكل يمكنهم من تجاوز أي آثار سلبية، وتقوية مراكزهم المالية وقدراتهم الإنتاجية والوقوف على ارض صلبة عند مواجهة اي تحد».

وقال الثاقب ان «هذا التوجه يساهم في تعزيز العلاقة بين بيتك ورجال الأعمال في استمرار دوران عجلة التطور والنمو خدمة لتنمية الاقتصاد الوطني من جانب، والحد من المخاوف التي تسود السوق من جانب آخر، وهو جهد يحرص بيتك على القيام به منطلقا من دوره كصانع سوق ومؤسسة مالية رائدة ترى أن عليها مسؤولية نحو المجتمع، يجب أن تقدم في سبيلها المبادرات المناسبة».

ونوه الثاقب بالنجاح الذي حققه «بيتك» في توفير التمويل للشركة التجارية العقارية بقيمة 155 مليون دولار عبر صفقة صكوك نظمها «بيتك» مع شركة «بيت إدارة السيولة»، ونجح من خلالها في استقطاب بنوك عالمية واقليمية لتمويل شركة كويتية، وهو ما يؤكد الثقة في الاقتصاد الوطني وفي الشركات الكويتية، ويعبر عن قدرة «بيتك» على الوفاء باحتياجات الشركات والتجار التمويلية وتوفيرها عبر مجموعة متنوعة من المنتجات المالية الإسلامية، التي أصبحت تحظى بقبول واهتمام في مختلف الأسواق الدولية.

أكد أن الإشاعات التي تطول الشركة لا أساس لها من الصحة

أبوالسعود: الوضع المالي لـ «الدار» متين وهبوط السهم سببه تفسخ عقود الآجل

عمرو أبوالسعود

قال نائب أول الرئيس التنفيذي لشركة دار الاستثمار عمرو أبوالسعود أن سبب نزول سعر السهم في السوق هو تفسخ عقود الآجل على سهم «الدار» كلها خلال الأسبوع الأول من نوفمبر، ما خلق نوعا من الضغط على السهم في السوق، بالإضافة إلى كم الإشاعات السلبية التي طالت الشركة، التي اكد ان «ليس لها أي أساس من الصحة ولا نعرف ما الهدف ولمصلحة من هذه الإشاعات وعلى الاقتصاد الكويتي ككل وليس على الشركة بحد ذاتها».

واكد أبو السعود متانة الوضع المالي لشركة دار الاستثمار، وأن الميزانية على وشك الانتهاء من المدققين وسوف ترسل إلى البنك المركزي حال الانتهاء منها. وسوف تعلن في السوق بعد الانتهاء من مراجعتها لدى بنك الكويت المركزي.

اما في ما يتعلق بشركة «أستون مارتن» ومدى تأثرها من تباطؤ سوق السيارات في العالم، أفاد أبو السعود أن «أستون مارتن ليست مجرد سيارة وتأثرها بسوق السيارات هامشي، والبيانات المالية التي عرضت على اللجنة المالية لشركة أستون مارتن تفيد أن الشركة قد قامت بأداء استثنائي خلال النصف الأول من 2008 مما مكنها من تقديم بيانات مالية أفضل من العام الماضي. هذا وعلى الرغم من تباطؤ المبيعات في السيارات بشكل عام خلال النصف الثاني من 2008، إلا أن تقديم طراز السيارة الجديدة One -77 والتي تتعدى سعرها مليون جنيه إسترليني والإقبال الكبير على هذا الطراز قد عزز من توقعات الأرباح للعام 2009».

واضاف ان «الشركة تقوم حاليا بتنفيذ خطة موضوعه لخفض النفقات خلال العالم 2009 تحسبا لاستمرار تباطؤ السوق لتعزيز ربحية الشركة في العام المقبل، ومن المتوقع حسب البيانات المتاحة أنه على الرغم من انخفاض مبيعات السيارات في أميركا الشمالية وأوروبا إلا أن أستون مارتن سوف تعلن عن نتائج إيجابية خلال 2008 و2009 حسب الأداء الفعلي والميزانية التقديرية الموضوعة».

> ❍ المدققون على وشك الانتهاء من الميزانية وسترسل إلى البنك المركزي لمراجعتها

نتائج الربع الثالث

«التمدين العقارية» تحقق 95 فلساً ربحية للسهم في 9 أشهر

أعلنت شركة التمدين العقارية أنها حققت في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي أرباحاً صافية بلغت 35.426 مليون دينار، منها 192 ألف دينار في الربع الثالث وحده. وبلغت ربحية السهم للأشهر التسعة 95 فلسا منها 0.5 فلس في الربع الثالث وحده.

وبالمقارنة، حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي 8.458 مليون دينار، منها 1.625 مليون دينار في الربع الثالث. وبلغت ربحية السهم آنذاك 22.7 فلس، منها 4.4 فلس في الربع الثالث.

وتضمنت النتائج المالية خسائر غير محققة بمبلغ 256 ألف دينار. وبلغ إجمالي إيراداتها من التعاملات مع الأطراف ذات صلة 1.568 مليون دينار، وبلغت المصروفات من هذه التعاملات 823 ألف دينار.

... و«مجموعة الأوراق» تحقق 37.62 فلس

أعلنت شركة مجموعة الاوراق المالية أنها حققت في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي أرباحاً صافية بلغت 12.220 مليون دينار، منها 5.6 مليون دينار في الربع الثالث وحده. وبلغت ربحية السهم للأشهر التسعة 48.78 فلس منها 22.56 فلس في الربع الثالث وحده.

وبالمقارنة، حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي 17.762 مليون دينار، منها 6.552 مليون دينار في الربع الثالث. وبلغت ربحية السهم آنذاك 70.42 فلس، منها 25.72 فلس في الربع الثالث.

وتضمنت النتائج المالية خسائر غير محققة 120 ألف دينار. وبلغ إجمالي إيراداتها من التعاملات مع الأطراف ذات صلة 1.937 مليون دينار، وبلغت المصروفات من هذه التعاملات 1.815 مليون دينار.

«الأولى تكافل»: 13.88 فلس

أعلنت الشركة الاولى للتأمين التكافلي أنها حققت في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي أرباحاً صافية بلغت 1.387 مليون دينار، منها 20 ألف دينار في الربع الثالث وحده. وبلغت ربحية السهم للأشهر التسعة 13.88 فلس منها 0.21 فلس في الربع الثالث وحده.

وبالمقارنة، حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي 913.9 ألف دينار، منها 72 ألف دينار في الربع الثالث. وبلغت ربحية السهم آنذاك 9.14 فلس، منها 0.72 فلس في الربع الثالث.

وبلغ إجمالي إيراداتها من التعاملات مع الأطراف ذات صلة 78 ألف دينار.

«الخليجي»: 20.56 فلس

أعلنت شركة بيت الاستثمار الخليجي (الخليجي) أنها حققت في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي أرباحاً صافية بلغت 8.67 مليون دينار، منها 1.28 مليون دينار في الربع الثالث وحده. وبلغت ربحية السهم للأشهر التسعة 20.56 فلس منها 3.04 فلس في الربع الثالث وحده.

وبالمقارنة، حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي 11.047 مليون دينار، منها 4.613 مليون دينار في الربع الثالث. وبلغت ربحية السهم آنذاك 26.28 فلس، منها 10.95 فلس في الربع الثالث.

وتضمنت النتائج المالية خسائر غير محققة 550.9 مليون دينار. وبلغ إجمالي إيراداتها من التعاملات مع الأطراف ذات صلة 3.173 مليون دينار، وبلغت المصروفات من هذه التعاملات 894 ألف دينار.

«المسالخ»: 9.68 فلس

أعلنت الشركة الكويتية للمسالخ أنها حققت في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي أرباحاً صافية بلغت 300 ألف دينار، منها خسارة 10 آلاف دينار في الربع الثالث وحده. وبلغت ربحية السهم للأشهر التسعة 9.68 فلس منها خسارة 0.34 فلس في الربع الثالث وحده.

وبالمقارنة، حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي 462 ألف دينار، منها 219 ألف دينار في الربع الثالث. وبلغت ربحية السهم آنذاك 14.9 فلس، منها 7.08 فلس في الربع الثالث.

وتضمنت النتائج المالية خسائر غير محققة 356 ألف دينار. وبلغ إجمالي إيراداتها من التعاملات مع الأطراف ذات صلة 55 ألف دينار، وبلغت المصروفات من هذه التعاملات 25 ألف دينار.

«اسمنت»: 37.62 فلس

أعلنت شركة اسمنت الكويت أنها حققت في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي أرباحاً صافية بلغت 20.156 مليون دينار، رغم خسارة 16.975 مليون دينار في الربع الثالث وحده. وبلغت ربحية السهم للأشهر التسعة 37.62 فلس، مقابل خسارة 31.75 فلس في الربع الثالث وحده.

وبالمقارنة، حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي 49.945 مليون دينار، منها 9.549 مليون دينار في الربع الثالث. وبلغت ربحية السهم آنذاك 93.15 فلس، منها 17.82 فلس في الربع الثالث.

وتضمنت النتائج المالية خسائر غير محققة بمبلغ 7.397 مليون دينار.

«الدواجن» تخسر 18.01 فلس

أعلنت الشركة الكويتية المتحدة للدواجن أنها حققت في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي خسارة صافية بلغت 2.016 مليون دينار، فيما حققت 653 ألف دينار أرباحاً في الربع الثالث وحده. وبلغت خسارة السهم للأشهر التسعة 18.01 فلس، فيما بلغت ربحية الربع الثالث 5.83 فلس.

وبالمقارنة، حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الماضي خسائر بلغت 1.372 مليون دينار، مقابل ربحية 387 ألف دينار في الربع الثالث. وبلغت خسارة السهم آنذاك 0.7 فلس، مقابل ربحية في الربع الثالث بلغت 3.46 فلس.

وتضمنت النتائج المالية خسائر غير محققة 16 ألف دينار.

«نابيسكو»: تفاهم مع «أدنوك» الإماراتية

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) أن شركة نابيسكو الدولية التابعة والمملوكة بنسبة 100 في المئة للشركة الوطنية للخدمات البترولية قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة اسناد احدى شركات مجموعة ادنوك - الامارات لتقديم خدمات تحفيز الابار النفطية وغيرها من الخدمات البترولية المتخصصة داخل الامارات.

العمر: تنويع المخاطر في «مينا العقارية» خفض تأثرها بالأزمة العالمية

صرح رئيس مجلس إدارة شركة مينا العقارية الدكتور فؤاد عبدالله العمر ان الشركة تلعب دوراً فعالاً على المستوى الاقليمي في مجال الاستثمار العقاري، وتتجه تدريجياً للتوسع جغرافياً من خلال توفير فرص الاستثمار العقاري المجدية والتركيز على مواطن الميزة التنافسية وتلبية احتياجات العملاء. كما استمرت الشركة بالعمل وفق منظومة متكاملة من الشركات الزميلة والتابعة سواء التي تتخذ من دولة الكويت مقراً لها كشركة رواج القابضة، والشركة الخليجية المغاربية القابضة، وشركة رأسمال القابضة او شركات تعمل خارج الكويت مثل شركة المشاريع العقارية كبيتال (مملكة البحرين) والشركة الخليجية للتعمير العقاري (المملكة العربية السعودية) وشركة عمان للتعمير (سلطنة عمان).

وأوضح العمر ان رأسمال الشركة منذ التأسيس قد ارتفع من 15 مليون دينار إلى 18.714.300 دينار كويتي من خلال اسهم المنحة التي اضيفت لرأس المال خلال السنوات الثلاث الماضية بواقع 6 في المئة، 7 في المئة، 10 في المئة لكل سنة. كما بلغت التوزيعات النقدية التي كانت في ازدياد متصاعد من 7 في المئة في السنة الثانية و10 في المئة في السنة الثالثة لتصل إلى 12 في المئة في السنة الأخيرة، وقد تجاوز مجموع الأرباح التي حققتها الشركة منذ التأسيس 13.5 مليون دينار كويتي لتتطور معها حقوق المساهمين لتصل في 2008/3/31 إلى 26.111.680 دينارا كويتيا.

وأكد العمر ان الأداء الصلب الذي تبين من نتائج السنة المالية 2007 - 2008 يظهر مدى نجاح استراتيجية الشركة وقدرتها في التعرف على الفرص المناسبة التي قد ترفع من القدرة التنافسية في بيئة عمل مليئة بالتحديات، كما يعكس تمسكها بما تتبناه من مبادئ تقوم على تنويع المخاطر والإدارة الفاعلة للسيولة والحفاظ على قاعدة رأسمالية متينة، وفي الاستمرار بالعمل وفق هذه الرؤية والاستراتيجية ما كان له بالغ الأثر في التخفيض من تداعيات الأزمة المالية العالمية.